ماذا يفعل النواب؟

النشاط البرلماني في المغرب من خلال
أسئلة النائبات والنواب البرلمانيين

TAFRA

بتمويل مشترك من
الاتحاد الأوروبي

فهرس

04	1. ما الغاية من هذا التقرير؟
06	2. لماذا تم اختيار الأسئلة البرلمانية؟
08	3. كم بلغ عدد الأسئلة المطروحة؟
09	4. على من يتم طرح الأسئلة؟
11	5. من يقوم بطرح الأسئلة؟
11	1.5. البعد السياسي
13	2.5. البعد الجغرافي
14	3.5. البعد الشخصي
17	6. ملخص النقاط الرئيسية
18	7. التوصيات

١- ما الغاية من هذا التقرير؟

منذ عام 2011، يقوم مجلس النواب بنشر الأسئلة التي يطرحها النائبات والنواب على الحكومة وكذا أجوبة الحكومة عليها. تسمح هذه المعلومات العمومية بتتبع وقياس جانب مهم من جوانب مراقبة العمل الحكومي على يد السلطة التشريعية. وتوفر بشكل غير مباشر معلومات عن الديناميات السياسية في بلادنا.

فمن خلال تحليل هذه البيانات، نعلم أن أعضاء مجلس النواب يطرحون أكثر من 40 ألف سؤال كمعدل خلال الولاية التشريعية، وأن الحكومة تجيب على نحو نصف هذه الأسئلة، وأنها تميل أكثر إلى الرّد على أسئلة المعارضة. كما تبرز هذه البيانات أن النساء البرلمانيات أكثر نشاطا من نظرائهن من الرجال.

يقدم هذا التقرير تفاصيل تحليل البيانات المذكورة، ويهدف إلى فهم: من يطرح الأسئلة؟ ومن يجيب عليها؟ وذلك من خلال استقراء بيانات الدورات الأربع الأولى للولاية التشريعية الحالية وفق نهج متعدد الأبعاد (الانتماء السياسي، النوع، المسارات الشخصية، والجغرافيا).

وقد تم إجراء هذه التحليلات من خلال جمع مختلف الأسئلة البرلمانية الكتابية والشفوية. ورغم أن هذا التقرير يقتصر على الدورات الأربع الأولى من الولاية التشريعية الحالية، فقد قمنا بجمع الأسئلة البرلمانية منذ عام 2011 إلى يومنا هذا، مما مكّننا من إنشاء قاعدة بيانات تضم أكثر من 140 ألف سطر، مع توفير مجموعة من المعلومات المرتبطة بكل سؤال، بما في ذلك تاريخ طرحه، موضوعه، صيغته، صاحبه وحالته من حيث الإجابة، أي هل تم الرّد عليه أم لا.

تنبع جدوى هذه العملية من منطلق أن مؤسسة البرلمان مصدر هام للبيانات، وذلك اعتبارا للمكانة المركزية التي تحتلها في الحياة السياسية للمملكة. حيث يمنح دستور 2011 للنائبات والنواب صلاحيات مهمة تسمح لهم بالتأثير على إدارة الشأن العام، بما في ذلك سن القوانين ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية. ولذلك يعتبر البرلماني فاعلا رئيسيا في النظام السياسي للمملكة.

من هذا المنظور، تشكل بيانات البرلمان موضع اهتمام جمعية طفرة منذ تأسيسها. ففي عام 2017، قمنا بنشر أول قاعدة بيانات عامة ومنظّمة لجميع الانتخابات البرلمانية منذ عام 2002. وقد شملت هذه القاعدة عدد الأصوات المدلى بها بحسب كل دائرة انتخابية وبحسب كل مترشح.

كما أننا نتابع حركية النواب في البرلمان منذ عام 2011، ونعمل على جمع واستقراء البيانات المتعلقة بالأسئلة البرلمانية. وقد أدى هذا النهج إلى تحليل غير مسبوق للأسئلة التي يطرحها النواب، مع تحديد توزيعها حسب الحزب، الجهة والقطاع الوزاري المعني.

وعلى غرار معظم أعمالنا الأخرى، تم إرفاق هذا التقرير بقاعدة بيانات منظمة وقابلة للاستغلال، تحتوي على مجموعة من المعرفات الممكن ربطها وإغناءها بمعطيات باقي قواعد بيانات طفرة.

في نهاية كل دورة برلمانية وحتى نهاية الولاية التشريعية الحالية، ستقوم جمعية طفرة بتحيين هذا التقرير وقاعدة بياناته.

من خلال سلسلة التقارير هذه التي نشرع في إصدارها، تسعى جمعية طفرة إلى مواصلة هذا النهج: أي تحيين البيانات عند نهاية كل دورة، والقيام بتحليل موضوعي لها، ناهيك عن نشر قواعد البيانات وجعلها في متناول المواطنات والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني.

صور مصطفى حبيس

2 - لماذا تم اختيار الأسئلة البرلمانية؟

في المغرب، تعتبر الأسئلة البرلمانية أداة متاحة للبرلمانيين لممارسة مهامهم الرقابية تجاه الحكومة. ويحدد التشريع المغربي الآليات التي تسمح لأعضاء مجلس النواب بتوجيه الأسئلة إلى الحكومة. حيث يعتبر استخدام هذه الآلية من قبل البرلمانيين ذو جدوى كبيرة. خلال الدورات الأربع الأولى من الولاية التشريعية الحالية، وجه أعضاء مجلس النواب حوالي 20514 سؤالا إلى مختلف القطاعات الوزارية.

يمكن إرجاع اختيار تحليل الأسئلة البرلمانية إلى عدة أسباب، أولا، وعلى الرغم من وجود مؤشرات أخرى تسمح بتتبع عمل النائبات والنواب (مثل الحضور ومساهمة كل عضو في أشغال اللجان، وما إلى ذلك)، فوحدها الأسئلة البرلمانية الشفوية والكتابية منشورة على الموقع الرسمي للبرلمان في صيغة قابلة للقراءة بطريقة آلية (machine-readable)، مما يسمح باستغلالها بواسطة برامج معالجة وتحليل البيانات. على سبيل المثال، تتطلب معرفة عدد التعديلات المقترحة من طرف كل نائب (ة)، الفحص اليدوي لمئات من تقارير اللجان البرلمانية الدائمة، وذلك نظرا لاختلاف صيغها (Formats) ممّا يجعل من المستحيل قراءتها بطريقة آلية. بالإضافة إلى ذلك، فالأسئلة البرلمانية تتيح إمكانية إجراء تقييم واضح للنشاط الفردي لكل نائب (ة) من النواب، على عكس المهام الأخرى التي تتطلب مشاركة جماعية مثل التصويت على القوانين في اللجان أو في الجلسات العامة. بدورها الأدبيات المتعلقة بالدراسات التشريعية تزكي هذا الاختيار، ويؤكد على أهميته باحثون مرموقون مثل شين مارتن وسيباستيان للازاردو.

تقوم مقاربة جمعية طفرة الكمية والموضوعية على جمع شامل لكل المعلومات المتعلقة بالأسئلة البرلمانية، كما هي منشورة على الموقع الرسمي للبرلمان، وإضفاء قراءة علمية عليها من أجل فهم أدق للعمل البرلماني.

علاوة على ذلك، من المهم التمييز بين فئتين من الأسئلة البرلمانية، لكل منها أسلوب عمل خاص:

الأسئلة الشفوية:

يتم طرحها أسبوعيا على أعضاء الحكومة وشهريا على رئيس الحكومة خلال الجلسات العامة. يسمح هذا النوع من الأسئلة بتبادل مباشر وديناميكي حول مختلف المواضيع في إطار مناقشة تفاعلية وفورية، وذلك وفقا للضوابط التالية:

- يجب إدراج الأسئلة الشفوية مسبقا في جدول أعمال الجلسة المعنية.
- المدة المخصصة لكل سؤال شفوي هي دقيقة واحدة.
- مدة التحدث المخصصة لكل فريق نيابي تحدّد حسب عدد نوابه. وبالتالي، فالفريق الأكثر عددا يحظى بمدة تحدث أطول.

- صاحب (ة) السؤال ليس بالضرورة من يقوم بطرحه.
- قد يقوم رئيس الفريق النيابي، بصفته ناطقا رسميا باسمه بطرح الأسئلة الشفوية على أعضاء الحكومة.

الأسئلة الكتابية:

يتعلق الأمر بأسئلة قطاعية تتم صياغتها وتوجيهها إلى أعضاء الحكومة. وتعد منبرا أساسيا لمساءلة الوزراء حول الموضوعات التي تتطلب أجوبة دقيقة، مفصلة ومدروسة جيدا، لا تخضع هذه الأسئلة لأي شروط محددة، سواء من حيث الوقت أو العدد. فبإمكان أي عضو أن يقدم أسئلة مكتوبة إلى أعضاء الحكومة دون قيد أو شرط. على سبيل المثال، يمكن للنائب تكرار نفس السؤال، في حالة عدم التوصل برد من الحكومة أو من أجل توجيهه إلى وزارات مختلفة.

فيما يخص أجوبة الحكومة، فالمادة 100 من الدستور المغربي تنص على أن جميع الوزارات يجب أن تردّ على الأسئلة التي وردت عليها خلال عشرين يوما الموالية. ووفقا للنظام الداخلي لمجلس النواب، فيمكن للنائب، في حالة عدم التوصل برد على سؤاله، أن يطلب إدراج سؤاله في جدول أعمال الجلسة الموالية وأن يطلب من الوزارة المعنية الرد عليه.

فيما يتعلق بالتعهدات التي تتخذها الحكومة، يتم جمعها وإتاحتها للنواب من قبل مكتب مجلس النواب في نهاية الجلسات الخاصة بالجواب على الأسئلة الشفوية. ويتم تتبع مستوى تنفيذها ورصده عند نهاية كل دورة.

يشمل هذا التقرير بيانات الدورات الأربع الأولى من الولاية التشريعية الحالية والمتعلقة بجانب محدد من النشاط البرلماني، والذي يهم الأسئلة البرلمانية. ستليه تقارير نصف سنوية عند نهاية كل دورة.

3 - كم بلغ عدد الأسئلة المطروحة؟

المبيان رقم 1: المؤشرات العامة لأسئلة النائبات والنواب وأجوبة الحكومة وتعهداتها على مدى الدورات الأربع الأولى من الولاية التشريعية الحالية

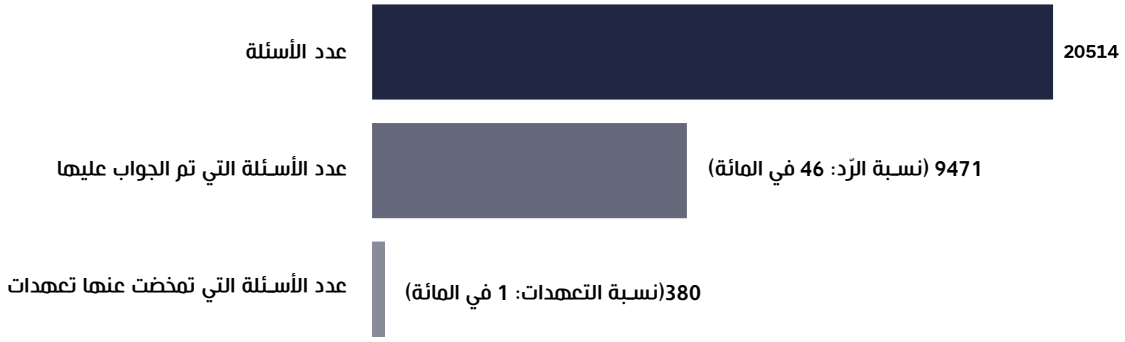

انقضت أربع دورات برلمانية من الولاية التشريعية الحالية، والتي انطلقت في 8 أكتوبر 2021، أي دورتين خريفيتين ودورتين ربيعيتين. خلال هذه الفترة، تم طرح ما مجموعه 20514 سؤالا كتابيا وشفويا من قبل النائبات والنواب، ردّت الحكومة على 46٪ منها، بمعدّل أقل بقليل من النصف. وهو ما يمثل 9471 جوابا. من بين هذه الأجوبة، تم تسجيل 380 تعهدا حكوميا، أي ما يعادل 4٪ من إجمالي الردود المقدمة.

المبيان رقم 2: عدد الأسئلة المطروحة في كل دورة برلمانية خلال الولايات التشريعية: 2011-2016 و2016-2021 و2021-2026

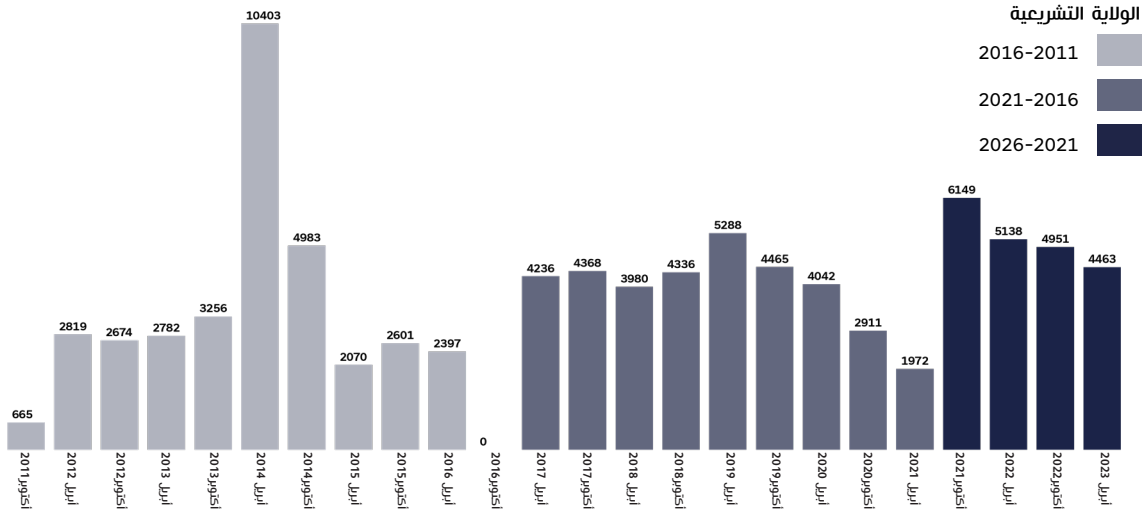

تميزت الدورات الأربع الأولى من الولاية التشريعية الحالية بوجود عدد كبير نسبيا من الأسئلة الكتابية والشفوية مقارنة بالولايتين التشريعيتين السابقتين. ويتجسّد هذا الاتجاه بزيادة تمثل نسبة 130٪ مقارنة بالولاية التشريعية 2011-2016، وبزيادة بنسبة 21.5٪ مقارنة بالولاية التشريعية 2016-2021.

4 - على من يتم طرح الأسئلة؟

المبيان رقم 3: عدد الأسئلة التي تم طرحها حسب القطاعات الوزارية، الحاصلة على جواب أو بدون جواب، بتعهد أو بدونه، خلال الدورات الأربع الأولى من الولاية التشريعية الحالية

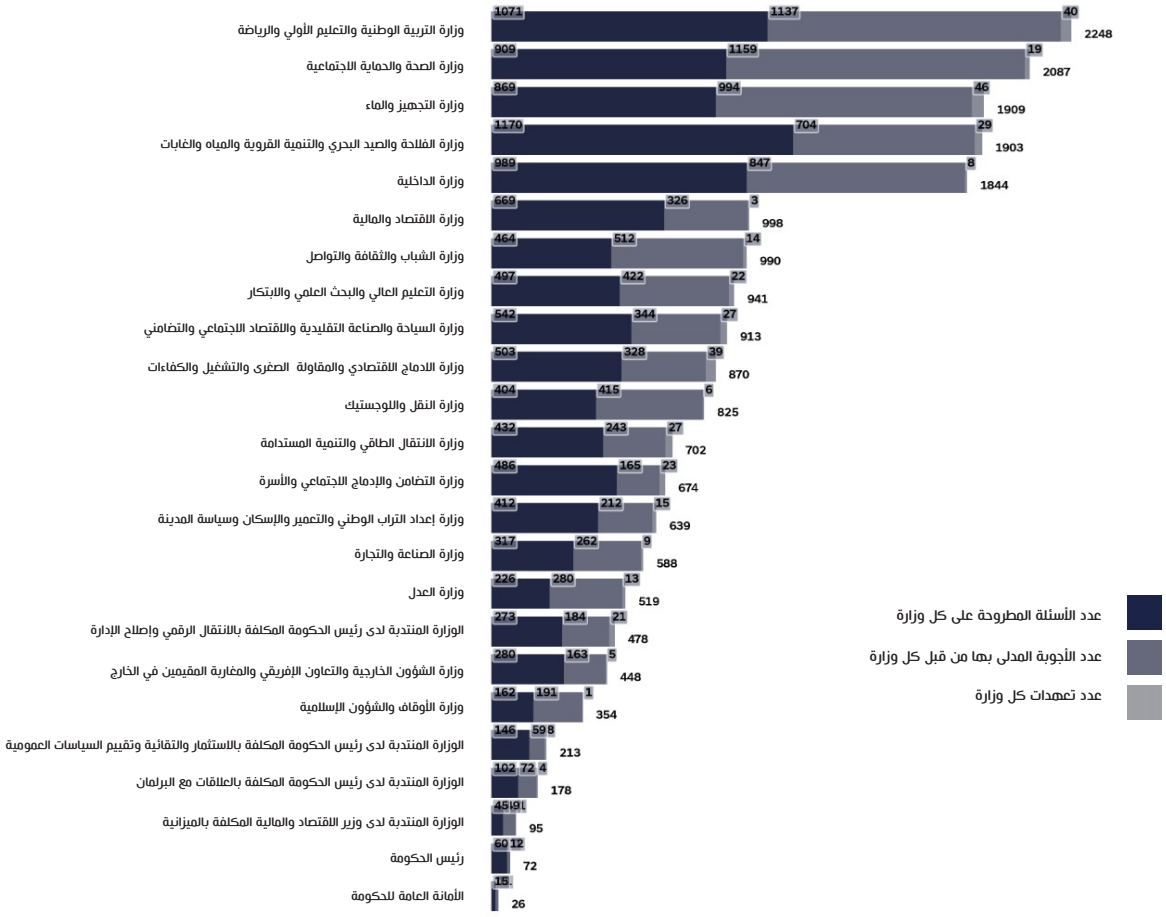

يمكن ترتيب الوزارات الخمس التي تلقت أكبر عدد من الأسئلة من قبل النائبات والنواب البرلمانيين، سواء من الأغلبية أو المعارضة كالآتي:

- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة: تلقت 2248 سؤالا خلال الولاية التشريعية الحالية، تم الرّد على 1177 منها (أي حوالي 52٪)، 40 منها تضم تعهدات حكومية.

- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية: تلقت2087 سؤالا، 1178 سؤالا منها تم الرّد عليه، وشملت 19 منها بتعهدات من قبل الوزارة.

- وزارة التجهيز والماء: تلقت 1909 سؤالا، تمت الإجابة على 1040 منها، 46 سؤالا منها ضمّت تعهدات من الوزارة.

- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات: وجّه إليها 1903 سؤال ردّت على 733 منها، من بينهم 40 يشملون تعهدات من قبل الوزارة.

- وزارة الداخلية: تلقت 1844 سؤالا، 65٪ منها جاءت من المعارضة. وأجابت الوزارة على 855 من هذه الأسئلة، وأسفرت 5 منها عن تعهدات من الوزارة.

يبرز تحليل المبيان رقم 3 أن القضايا الاجتماعية تحتل مكانا مركزيا في المشهد البرلماني. تعتبر قطاعات التعليم والصحة والماء والفلاحة المشمولة أكثر بأسئلة النائبات والنواب، وذلك راجع لمختلف التحديات التي يواجهها إصلاح النظام التعليمي والصحي (ولا سيما ورش تعميم التغطية الصحية الإجبارية)، والجفاف وتغير المناخ، فضلا عن التضخم. حيث إن لهذه التحديات الثلاثة تأثير مباشر على حياة المواطنين اليومية.
فيما يخص الاهتمام الذي تحظى به وزارة الداخلية من قبل النائبات والنواب البرلمانيين، فذلك راجع لدورها المتعدد الأوجه (الأمن، الجماعات الترابية...).

إن القطاعات الوزارية التي تستقبل أغلب الأسئلة هي من تقدم أغلب الأجوبة، على الرغم من أن الترتيب قد يختلف. من بين الوزارات الخمس الأكثر توصلا بالأسئلة، تحتل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية المرتبة الأولى من حيث نسبة الرّد على الأسئلة التي وردت عليها، بمعدل يناهز 56٪. تليها وزارة التجهيز والماء بنسبة بلغت 54٪، والتعليم بنسبة 52٪، والداخلية بنسبة 46٪. من ناحية أخرى، فإن وزارة الفلاحة، وعلى الرغم من كونها واحدة من أكثر خمس وزارات توصلا بالأسئلة، فإن معدل إدلائها بالأجوبة لا يتعدى 38٪.

صور مصطفى حبيس

5 - من يقوم بطرح الأسئلة؟

1.5. البعد السياسي

الميبيان 4: عدد الأسئلة التي طرحتها الأغلبية والمعارضة، وعدد ونسبة الردود والالتزامات حسب الأغلبية والمعارضة خلال الدورات الأربع الأولى من الولاية التشريعية الحالية

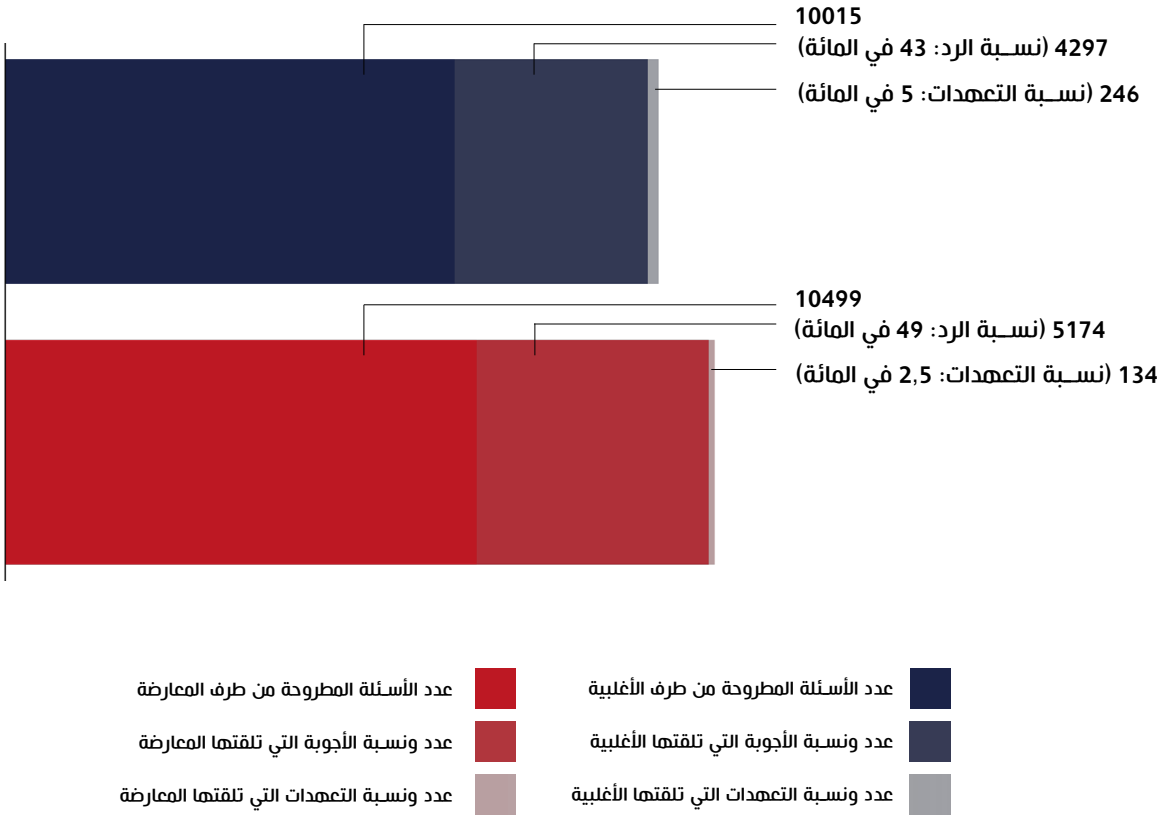

من أصل 20514 سؤالا تم طرحه، 10015 منها أصلها من الأغلبية، أي ٪48 من إجمالي الأسئلة المطروحة وبمتوسط 37 سؤالا لكل عضو من أعضاء الأغلبية. حصلت هذه الأخيرة على 4297 جوابا، بمعدل قدره ٪43، ٪5 شملت تعهدات حكومية.

فيما يخص المعارضة فقد طرحت ما مجموعه 10499 سؤالا، أي ٪51 من إجمالي الأسئلة المطروحة وبمتوسط87 سؤالا لكل نائب من المعارضة. وتوصلت هذه الأخيرة بـ 5174 جوابا من الحكومة، أي ٪49. من مجموع الرّدود المحصّل عليها، ٪2.5 منها شملت تعهدات حكومية.
تظهر هذه الأرقام أن المعارضة تمارس نشاطا رقابيا أكثر كثافة من الأغلبية، وهو ما يتوافق مع دورها ومع القاعدة العامة في هذا الشأن.
من جانبها، تستجيب الحكومة بنفس النسب تقريبا للأسئلة التي تطرحها الأغلبية وكذا تلك التي تطرحها المعارضة.

المبيان رقم 5: عدد الأسئلة المطروحة لكل فريق نيابي خلال الدورات الأربع الأولى من الولاية التشريعية الحالية - عدد أعضاء كل فريق بين قوسين.

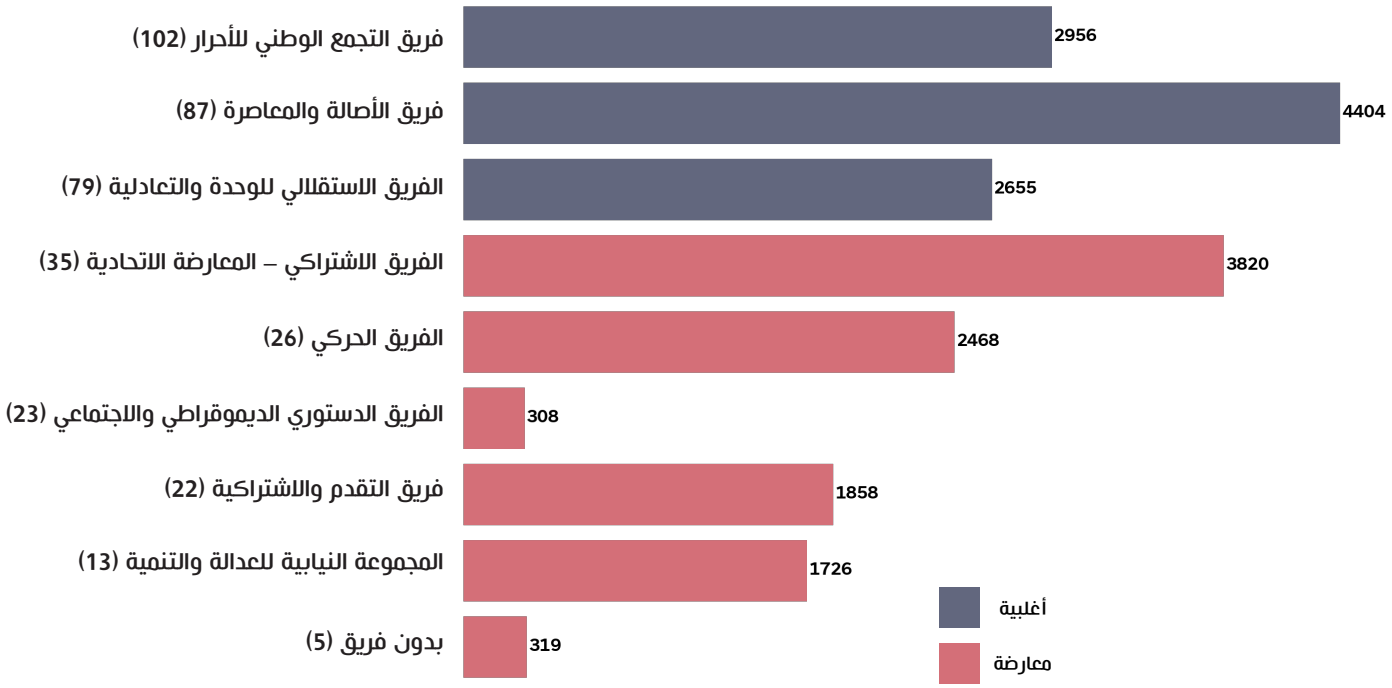

ضمن الأغلبية البرلمانية، يأتي فريق الأصالة والمعاصرة في صدارة الترتيب بإجمالي 4404 سؤالا، وهو للإشارة ثاني أكبر حزب من حيث عدد المقاعد في البرلمان بـ 87 نائبا.

طرح فريق التجمع الوطني للأحرار، وهو أكبر أحزاب الأغلبية تمثيلية بـ 102 نائب، 2956 سؤالا، يليه في المرتبة الثالثة الفريق الاستقلالي، وهو المكون الثالث للأغلبية (79 مقعدا)، بمجموع 2655 سؤالا.

من جانب المعارضة، فقد طرح الفريقان، الفريق الاشتراكي (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) بنوابه ال 34 والفريق الحركي (الحركة الشعبية) بنوابه البالغ عددهم 28 نائبا، ما مجموعه 4326 سؤالا، أي أكثر من نصف الأسئلة التي طرحتها المعارضة مجتمعة. وهكذا، فقد سجل الفريق الاشتراكي ثاني أعلى متوسط للأسئلة المطروحة، بمعدّل ـ 112 سؤالا لكل واحد من نواب الفريق. وطرحت المجموعة النيابية للعدالة والتنمية، المشكّلة من 13 نائبا، ما مجموعه 1726 سؤالا أي بمعدل حوالي 133 سؤالا لكل نائب، وهو ما يمثل أعلى معدل بين الفرق النيابية المختلفة.

2.5. البعد الجغرافي

المبيان رقم 6: عدد الأسئلة المطروحة حسب الجهات خلال الدورات الأربع الأولى من الولاية التشريعية الحالية

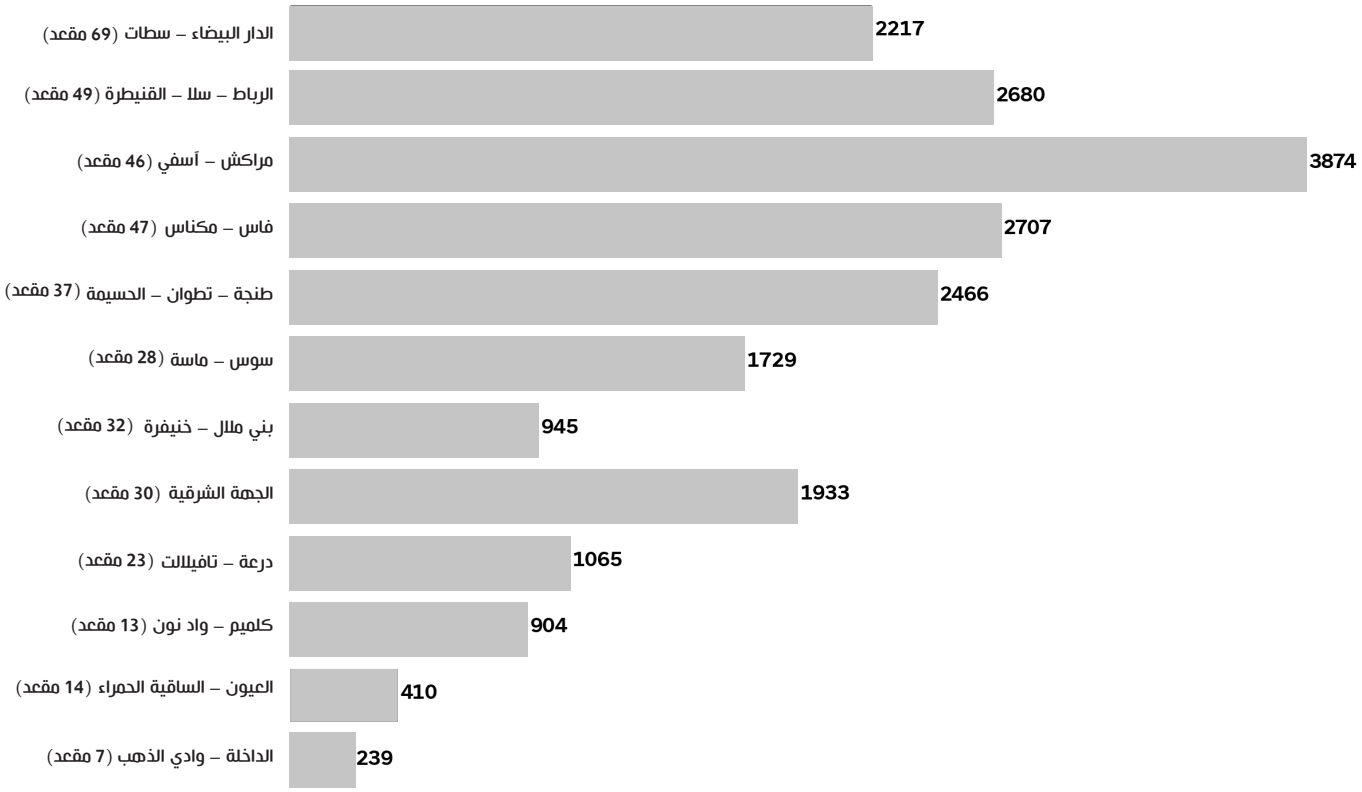

يكشف توزيع الأسئلة البرلمانية حسب الجهات الاثنتي عشرة الممثلة في البرلمان عن وجود تفاوتات كبيرة. وقد جاء نواب ونائبات جهة مراكش - آسفي (36 مقعدا) في المقدمة بإجمالي 3874 سؤالا، تلقى ٪32 منها على أجوبة من الحكومة. ويليهم نواب ونائبات جهة فاس - مكناس (37 مقعدا) بـ 2707 سؤالا، حصل ٪49 منها على أجوبة، ثم جهة الرباط - سلا - القنيطرة (39 مقعدا) بـ 2680 سؤالا ونسبة إجابة ٪50.

طرح نواب ونائبات جهات كلميم -واد نون والعيون - الساقية الحمراء والداخلة - وادي الذهب 904 و410 و239 سؤالا على التوالي، بمعدل رد بلغ ٪45.

3.5. البعد الشخصي

الشكل 7: عدد الأسئلة التي طرحها النواب النساء والرجال خلال الدورات الأربع الأولى من الولاية التشريعية الحالية

تمثل النساء البرلمانيات، اللائي تم انتخاب معظمهن بفضل نظام التمييز الإيجابي، 23 في المائة من أعضاء مجلس النواب حاليا، بينما يشكل الرجال 77 في المائة. وخلال الدورات الأربع الأولى من الولاية التشريعية الحالية، طرحت النساء البرلمانيات ما مجموعه 6005 أسئلة، وهو ما يمثل في المتوسط 62 سؤالا لكل واحدة منهن، مقابل 45 سؤالا فقط للرجال.

تبرز هذه الأرقام أن النائبات أكثر نشاطا في مراقبة العمل الحكومي مقارنة بنظرائهن من الرجال، على الرغم من عدم تولي أي منهنّ رئاسة أي فريق نيابي.
في دراسة سابقة أجريناها على الولاية التشريعية 2011-2016، كان النواب الرجال يهيمنون بشكل طفيف على متوسط عدد الأسئلة لكل نائب، بـ 110 سؤال، مقابل 95 سؤالا للنساء. هذا التحول الحالي للنتيجة يعكس التطور الإيجابي في مشاركة النساء في المؤسسة البرلمانية.

يعزز هذا المعطى فكرة استدامة نظام الحصص أو «الكوطا» بالنظر إلى آثاره الإيجابية على مشاركة المرأة في مختلف الأنشطة البرلمانية.

المبيـان رقـم 8: عدد الأسـئلة التي طرحها النـواب القدامى والجدد خلال الدورات الأربع الأولى من الولاية التشريعية الحالية

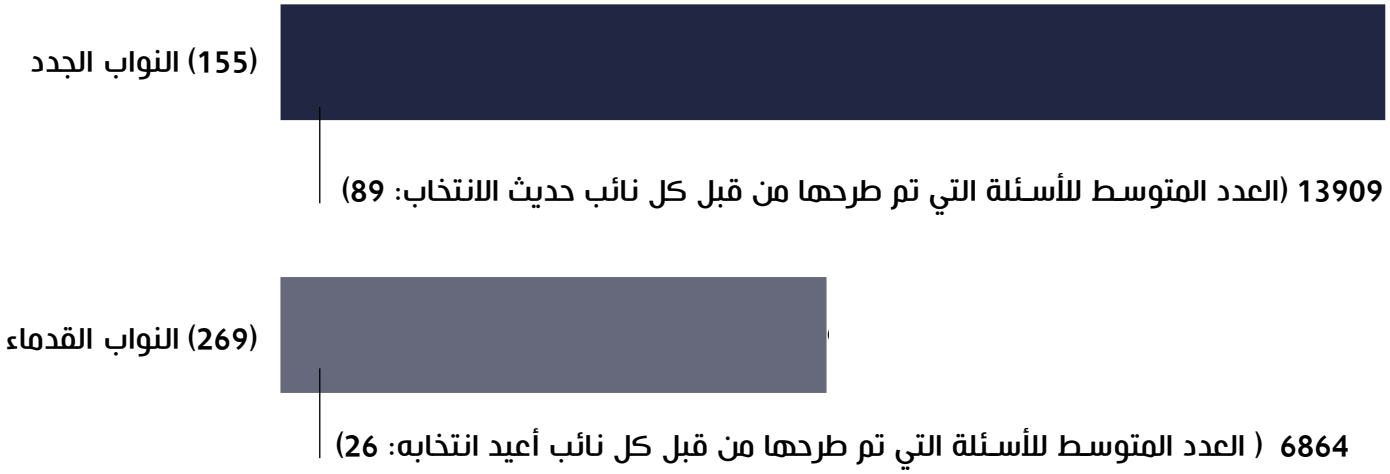

يمثـل النـواب والنائبـات المنتخبـون للمـرة الأولـى ٪37 مـن التركيبـة الحاليـة للمجلـس. بينمـا أعيـد انتخـاب ٪63 مـن النائبـات والنـواب الحاليين أو سـبق لهـم الحصـول علـى مقعـد فـي مجلـس النـواب لولايـة تشـريعية واحـدة علـى الأقـل خـلال مسـارهم السياسـي.

مـن حيـث توزيـع الأسـئلة المطروحـة، تـم طـرح ٪68 مـن الأسـئلة البرلمانيـة من طـرف النـواب المنتخبين حديثـا، بمتوسـط 89 سـؤالا لـكل نائـب منتخـب حديثـا، بينمـا طـرح النـواب المعـاد انتخابهـم ٪32 مـن الأسـئلة، بمتوسـط 26 سـؤالا لـكل نائـب أعيـد انتخابـه.

يمكـن إرجـاع هـذا الاختـلاف لعـدة عوامـل، فقـد يشـعر النـواب والنائبـات الجـدد، فـي بدايـة تجربتهـم البرلمانيـة، بالحاجـة إلـى تأكيـد مكانتهـم داخـل فرقهـم النيابيـة، بدافـع مـن الزخـم الانتخابـي الـذي مكنهـم مـن الدخـول إلـى المجلـس ورغبتهـم فـي التعبيـر عـن أفكارهـم. ومـن ناحيـة أخـرى، يمكـن للنـواب والنائبـات الذيـن أعيـد انتخابهـم، والذيـن لديهـم مسـبقا خبـرة وشـبكة تواصـل متجـذرة، أن يميلـوا إلـى اعتمـاد طـرق أخـرى لممارسـة مهامهـم البرلمانيـة، بمـا فـي ذلـك، التواصـل المباشـر مـع ممثلـي الحكومـة.

المبيان رقم 9: النواب الذين طرحوا أكبر عدد من الأسئلة في كل فريق نيابي خلال الدورات الأربع الأولى من الولاية التشريعية الحالية

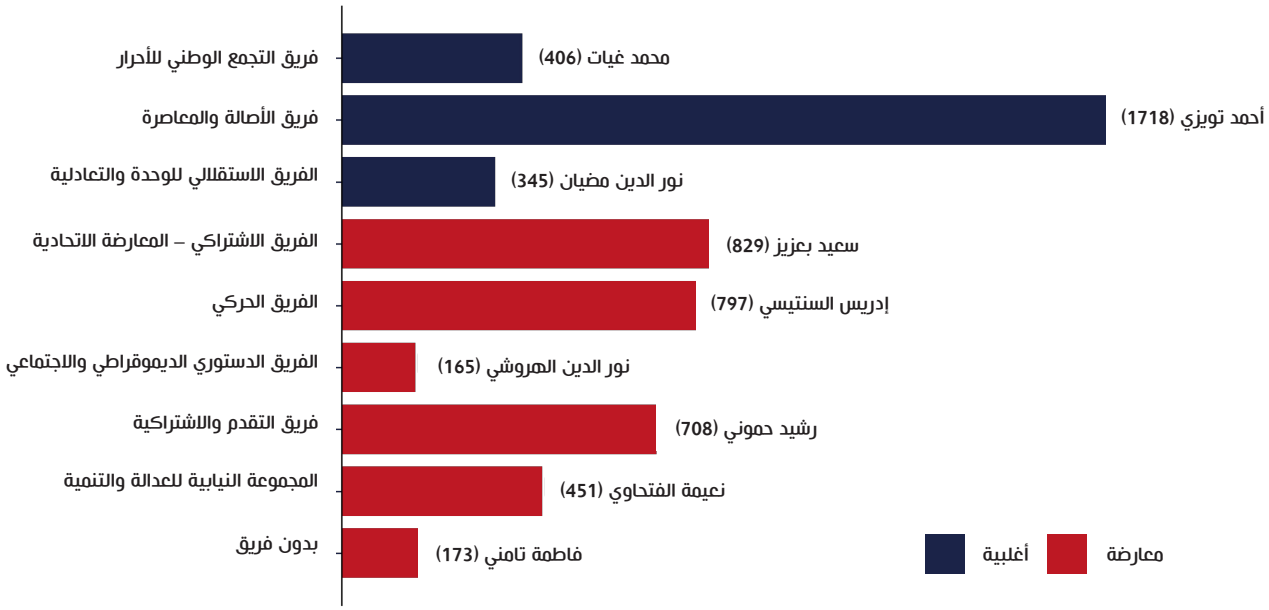

ضمن الأغلبية البرلمانية، طرح النائب عن حزب الأصالة والمعاصرة، أحمد تويزي، ما مجموعه 1718 سؤالا، وهو ما يعادل 39٪ من الأسئلة التي طرحها فريقه النيابي. ويليه النائب عن التجمع الوطني للأحرار محمد غيات ب 406 سؤالا ونور الدين مضيان من الفريق الاستقلالي ب 345 سؤالا.

في الحالات الثلاث، الأعضاء الذين طرحوا معظم الأسئلة البرلمانية هم أولئك الذين يشغلون منصب رئيس فريق. وهذا يبين أهمية الأرقام المتعلقة بالأسئلة التي يطرحها كل فريق، حيث يتولى رئيس الفريق في نفس الوقت، دوري الناطق الرسمي باسم الفريق والنائب العضو بالفريق. في جانب المعارضة، طرح النائب الاشتراكي سعيد بعزيز 829 سؤالا، وتلاه كل من النائب الحركي إدريس السنتيسي ب 797 سؤالا، ورشيد الحموني من فريق التقدم والاشتراكية ب 708 أسئلة. وطرحت نعيمة الفتحاوي، من المجموعة النيابية للعدالة والتنمية، 451 سؤالا.

تجدر الإشارة إلى أنه من الفرق الموجودة في المعارضة، يوجد فريقان فقط يكلفان رئيسيهما بطرح الأسئلة في غالبية الأحيان، وهما الفريق الحركي وفريق التقدم والاشتراكية. وقد طرح النائب سعيد بعزيز من الفريق الاشتراكي ما مجموعه 829 سؤالا، وهو ما يمثل 21٪ من الأسئلة التي طرحها فريقه خلال الولاية التشريعية الحالية. بالإضافة إلى ذلك، طرحت النائبة نعيمة الفتحاوي من حزب العدالة والتنمية 26٪ من إجمالي أسئلة مجموعتها النيابية.

خلال الدورات الأربع الأولى من الولاية التشريعية الحالية، قام أعضاء مجلس النواب بطرح 20,514 سؤالا. وقد اشترك في بعض الأحيان عدة نواب في طرح نفس الأسئلة، ما قد يؤدي أحيانا إلى الوصول لأعداد إجمالية مختلفة بشكل طفيف.
لقد أخضعنا جميع البيانات المستخرجة للتدقيق والمعالجة لضمان جودتها. قد يختلف العدد الإجمالي الفعلي للأسئلة والأجوبة والتعهدات اختلافا طفيفا عن الأرقام الواردة في هذا التقرير، لكن هذا الأمر لا يؤثر على استنتاجاته وخلاصاته.
تقتصر التحليلات التي قامت بها طفرة فقط على الأسئلة الكتابية والشفوية. لم نأخذ بالاعتبار المحددات المتعلقة بالحيز الزمني المخصص لكل فريق برلماني أو بالأسئلة الشفوية الشهرية الموجهة لرئيس الحكومة.

6 - ملخص النقاط الرئيسية

لقد مكن تتبع وتحليل الأسئلة النيابية المطروحة خلال الدورات الأربع الأولى من الولاية التشريعية الحالية إلى استخلاص النتائج التالية:

1. بلغ متوسط عدد الأسئلة التي طرحها نواب المعارضة 84 سؤالا لكل نائب، معدل يفوق بمرتين عدد الأسئلة التي طرحها نواب الأغلبية، والذي بلغ متوسطه 37 سؤالا.

2. ردّت الحكومة على 46٪ من الأسئلة المطروحة.

3. ضمن الأغلبية، تم تسجيل أعلى متوسط للأسئلة لكل نائب لدى فريق الأصالة والمعاصرة، بمتوسط 50 سؤالا لكل نائب (ة). وبالنسبة للمعارضة، حصلت المجموعة النيابية للعدالة والتنمية على أعلى معدل بـ 133 سؤالا لكل نائب (ة).

4. طرحت النساء البرلمانيات في المتوسط أسئلة أكثر من نظرائهن من الرجال (62 سؤالا للنساء مقابل 45 للرجال).

5. طرح النواب الجدد، ممن تعد هذه الولاية التشريعية الحالية هي ولايتهم الأولى، 68٪ من الأسئلة مقابل 32٪ للنواب الذين أعيد انتخابهم.

صور مصطفى حبيس

7 - التوصيات

يعكس توافر البيانات المتعلقة بالأسئلة البرلمانية الجهد الكبير الذي بذلته أطقم مجلس النواب لضمان انتظام واكتمال واستدامة نشر هذه البيانات على الموقع الرسمي لهذه المؤسسة.
ومع ذلك، وبهدف تثمين هذه الجهود وتوفير ظروف استغلال هذه البيانات: بطريقة أمثل من قبل المستخدمين، تقدم جمعية طفرة بعض التوصيات انطلاقا من تجربتها في استخدام هذه البيانات.

- ضمان توفير كامل البيانات الرئيسية المتعلقة بكل سؤال. الواقع أن بعض الأسئلة البرلمانية، والتي يبقى عددها محدودا، لا تتوفر على كافة البيانات التابعة لكل سؤال.
- التأكد من تجانس البيانات المقدمة من حيث الشكل (Format)، (خاصة ما يتعلق بتواريخ الأسئلة والأجوبة) واللغة (بعض البيانات المتعلقة بالأسئلة المنشورة في النسخة العربية من الموقع متوفرة باللغة الفرنسية).
- ضمان تناسق البيانات:
  - تناسق التواريخ: في بعض الأحيان تاريخ تقديم الجواب من طرف الحكومة، يسبق تاريخ تقديم السؤال المرتبط به.
  - تناسق المعرفات (Les identifiants) : يتم نشر بعض الأسئلة بنفس المعرف. من أجل تيسير تتبع كل سؤال واستغلال البيانات المتعلقة بالأسئلة النيابية، يوصى بالحرص على تخصيص معرف خاص بكل سؤال.
  - تناسق التعهدات: بعض التعهدات المنشورة على موقع مجلس النواب على الإنترنت لا تتوافق مع الأسئلة المتعلقة بها. ويوصى هنا بضمان التوافق بين الأسئلة النيابية والالتزامات المتعلقة بها.

يعتمد التحليل المتعمق للأسئلة التي يطرحها النواب والنائبات، وكذلك الأنشطة البرلمانية الأخرى، بشكل أساسي على توافر البيانات. ويلعب الوصول إلى معلومات برلمانية شاملة ومتناسقة ومحيّنة ومقدمة في شكل مفتوح وسهلة الولوج دورا حاسما في تمكين المواطنين من فهم

أنشطة نوابهم ونائباتهم بشكل أفضل وتعزيز الثقة في مؤسسة البرلمان. وعلى الرغم من أن البرلمان المغربي أظهر التزاما بالشفافية من خلال الانضمام إلى مبادرة «الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة» في عام 2019، إلا أن تتبع جمعية طفرة للموقع الإلكتروني للبرلمان كشف عن وجود تحديات تتعلق بإمكانية استخدام بعض البيانات بسبب شكل نشرها، بما في ذلك محاضر اجتماعات اللجان النيابية.

من أجل المساهمة في تحسين الوصول إلى هذه المعلومات الأساسية، طورت جمعية طفرة مؤشرا خاصا بنشر البيانات البرلمانية، يعرف باسم SMIIG DATA Parlement [1]. ويهدف هذا المؤشر إلى تقييم امتثال البرلمان لمتطلبات الحق في الحصول على المعلومات في المغرب والمعايير الدولية لنشر الأنشطة البرلمانية. وستعلن نتائج هذا التقييم على أساس سنوي.

1 الحد الأدنى من البيانات المؤسساتية المضمونة

بخصوص طفرة

طفرة هو مركز أبحاث تم إنشاؤه سنة 2014 بالرباط، المغرب. تتجلى مهمته في تعزيز تبني السياسات العمومية المبنية على الحقائق والمشاركة المواطنة في المغرب عبر جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالعمل العمومي، ونشر البحث العلمي، وتعزيز الحق في الحصول على المعلومة.

بخصوص مشروع SMIIG DATA II

مشروع SMIIG DATA 2 هو استمرارية للأنشطة المنجزة في إطار النسخة الأولى من مشروع SMIIG DATA. يهدف إلى تعزيز مشاركة المواطنين في الشأن العام، عن طريق دعم قدراتهم في مجال الحصول على المعلومات التي تنتجها بشكل خاص الهيئات المنتخبة على المستوى المركزي (البرلمان)، والمحلي (الجماعات الترابية). كما يسعى إلى مواكبة ودعم السلطات العمومية، ولاسيما المنتخبة منها، لتمكينها من التفاعل على النحو الأمثل مع التزاماتها القانونية، خصوصا تلك التي تتعلق بالشفافية والمساءلة.

أعدت هذه الوثيقة بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. تتحمل جمعية طفرة وحدها المسؤولية عن محتواها، ولا ينبغي بأي حال من الأحوال اعتبار هذا المحتوى عاكسا لموقف الاتحاد الأوروبي.

بتمويل مشترك من
الاتحاد الأوروبي

TAFRA

NOS PUBLICATIONS

sont sur www.tafra.ma

TÉLÉPHONE ET E-MAIL

+212.537.70.89.78

contact@tafra.ma

RÉSEAUX SOCIAUX

@TAFRA_

Facebook.com/tafra.org